

والظاهر انه مع الاكل او في اذنه ماء او دخل غبارا او دخان
او ذباب خلفه في بطنه او المطر والثلج يقطع الصوم ولو وطئ ميتة
او بهيمة قال في الهياكل ولو جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة عليه
انزل او لم ينزل خلافا لشيخنا والمفهوم من ان يكون عليه القضاء
عندنا ايضا انزل او لم ينزل وليس كذلك فانما اذا لم ينزل لم يفسد
صومه بالاتفاق ولا ينقض وضوءه ذكره في التبيين او في غير
فخرج اذا دغير القبيل والذبح كالخمر والابيط والبطن ذكره
في التبيين او قبل او لم ينزل ان ينزل فحصى والا فلا اكل ما بين
استمنا مثل حصنة فحصى هذا عندنا يوسف وعند زفر عليه
الكفارة ايضا من الهياكل وفي الثانية وعن محمد رواه ثباني في
صحة الصوم رواية عليه الكفارة وفي رواية عليه القضاء وسكت عن الكفارة
وفي قوله في خلافا لشيخنا اذا اخرج في اكل ولو بداهه باكل بسمه
فسد الا اذا مضى لانه ينل اشبه في في المصنف الا ان يحرم
في خلقه ذكره قاضي خان وفي كتبه عاد او عديف لا يظلم
في الخاليين عندنا يوسف وعند محمد بقدر اعارة القبيل لا
عود الكثير اذا عاد الحق فالمعتبر عندنا يوسف الكثيره وجدها
ملاها الحق وعند محمد يعتبر الصنع اي الاعاق في اعاقه الكثيره
يقدر انفاقا وفي عود القبيل لا يفسد انفاقا وفي اعارة
القبيل لا يفسد عندنا يوسف خلافا لشيخنا وفي عود الكثيره
على العكس وكره له الدوقا ومضيه ستمى قالوا هذا في القضاء
واذا في النفل فلا يكره ذكره في التبيين الاطهار صفة ضرورة
قد استعملت الاعمال بها والقلم واليد بشرة الفاختة ان لم
ياخذن لا الكحل والدهن والستواك علافا لما ذكره في الربط لا يوجب

سبحان الله العظيم

صحة الصوم

صحة الصوم

هذا نصه لفظا وفيه معنى
من قول شيخنا في قوله
الشيخ الربيع

ولو عتيا حلا قال شيخنا في ثمانية عشره في العتق وسحب
في العتق وذكره في الحقائق والخلاف في الملبول الماء اذا الرطب
الاخضر لا يشبه اجماعا من جامع الزبدوك وقاضي خان و
فتاواه وشيخنا فان في الحقائق تقلا عن الزباد البهيمية
تفسير الفصح الفا في ان يجره عن الاداء في الحال وينزاد
كل يوم بخمسة الى ان يكون ماله الموت بسبب الدم بقطر ويطعم
لكل يوم سكرينا وعند مالك لا قديته عليه ذكره في المنظومة
كالقطرة وعند الشافعي مقدار الواجب حده وانقص ان قدر
وواصل او وضعه حافظ على نفسها او لولها فلا ثالث في
في الاخضر والاخفاء ان خوفه على ولدها فما تحقق عند
تعتبره لا رضاع فقد المضى او لعدم قدرة الزوج على اكلها
او لعدم اخذ الولد تندي غيرها فقط ما قبل اكل الاطعمة
يخصص برضعة اخرجت نفسها للارضاع ولا يحل للوالده اذ
لا يجب عليها ارضاعه ثم ترد بقول القزوري وغيره
اذا خافنا انفسها او ولدها اذ ليس الولد للمساخرة
ويطلق الحديث الروي عن انس بن مالك وهو ان النبي
صم قال ان الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر
الصلوة وعن الجبل والارضع الصوم ويرى خلاف المهتم
عليه الظن بزيادة مرضه ليفا كانت او كما ولد الصحيح الذي
يخشى ان يمرض بالصوم ذكره في التبيين وقال الشيخ لا يقطع
الا اذا خاف الهلاك مترجا اصدق النبي والمسافر عرقه لان
المراد المسافر المجهول لا المسافر القوي قال في الضرورة
والسفر الذي يسبح الاطعمة بسبب الضرر او فصوله بلا قديته

ومن يوم ان ذكروا انه ينزل الخوف
فقد روي عدم احتصاصها بالمبول
منه

وهذا يشبه وجه اصحابه المصيبة انما
قول في الضرر عن الصوم لانه
لا يصلح فيه الترخي في ولا يقيد له
كما لا يخفى منه

صدر المروءة
وهذا يشبه وجه اصحابه المصيبة انما
قول في الضرر عن الصوم لانه
لا يصلح فيه الترخي في ولا يقيد له
كما لا يخفى منه

لا دلالة في هذا التعليل على انه لو كان عفا الاجارة
في رمضان لا تجزئها الاطعمة لعدم وجوب الاجارة
عليها الا اذا دعت الضرورة اليها كما في قوله
دلالة في تعليل حل الاطعمة في رمضان فربما يفسد
على عدم حلها في رمضان بل في الضرورة وعند
العلم والاباح في باب الاعطام وما يدرك على صحة ما قلنا
منه

بكره ما في الضرر المسافر بعدها
بعد ما عرفت وهو عنك في السفر
منه